

## 12/7- الاستخدام المستدام (المادة 10)

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يئوه بأن اقتراحات تطبيق طرائق ووسائل لإزالة أو لتخفيف الحوافز الضارة التي أسفرت عنها ورشة العمل بشأن التدابير الحافزة للحفاظ والاستعمال المستدام لعناصر التنوع البيولوجي، المنعقدة في مونتريال من 3 إلى 5 يونيو 2003، تتضمن مزيداً من الإرشاد بشأن تنفيذ المبدأ 3 من مشروع أديس أبابا للمبادئ والخطوط الإرشادية في سبيل الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي؛

وإذ يشدد على أن نهج الأنظمة الإيكولوجية هو الإطار الأول للعمل في ظل الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وأن هناك حاجة إلى النظر في الترابط بين مشروع أديس أبابا للمبادئ والخطوط الإرشادية في سبيل الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ونهج الأنظمة الإيكولوجية في الحفاظ والإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي؛

وإذ يلاحظ العمل الجاري بشأن تقييم الوضع في ظل اتفاقية التنوع البيولوجي؛

وإذ يلاحظ كذلك أن مشروع أديس أبابا للمبادئ والخطوط الإرشادية في سبيل الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، كما يرد في المرفق الثاني لهذا المقرر، يرتبط بالاستعمال المستدام لأنواع النباتات والحيوانات البرية؛

وإذ يدرك أن التنوع البيولوجي الزراعي لم يحظ بالمعالجة الكاملة في العملية المؤدية إلى وضع مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية بشأن الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، وأن هناك حاجة إلى مزيد من التوضيح وخاصة فيما يتعلق بالأنواع والسلالات والأصناف المستأنسة في سياق برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي الزراعي؛

وإذ يدرك أن مشروع أديس أبابا للمبادئ والخطوط الإرشادية سيقدم أداة مهمة للأطراف لتحقيق هدف 2010 المعتمد من القمة العالمية للتنمية المستدامة، والأهداف الإنمائية للألفية، والأهداف الثلاثة للاتفاقية، وبالتالي، تحقيق الأهداف الشاملة لحفظ التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة؛

وإذ يؤكد الحاجة إلى بحث ومعالجة الروابط بين مشروع أديس أبابا للمبادئ والخطوط الإرشادية في سبيل الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ونهج الأنظمة الإيكولوجية في الحفاظ والإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي؛

وإذ يؤكد كذلك الحاجة إلى نقل التكنولوجيا والتعاون فيها ودعمها بالإضافة إلى أنشطة بناء القدرات لمساعدة الحكومات على تطبيق مشروع أديس أبابا للمبادئ والخطوط الإرشادية؛

1- تعتمد وثيقة أديس أبابا للمبادئ والخطوط الإرشادية للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، كما جاء في المرفق بالتوصية الحالية؛<sup>38</sup>

2- يدعو الأطراف والحكومات والمنظمات الأخرى ذات الصلة إلى الشروع في عملية لتنفيذ مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية، وفقاً للمادة 10 من الاتفاقية التي تنص على أن تتخذ الأطراف المتعاقدة إجراءات محددة على قدر الإمكان، وحسبما هو ملائم، على الصعيدين الوطني والمحلي بما يتماشى والمادة 6 من اتفاقية التنوع البيولوجي، مع مراعاة الالتزامات بموجب الاتفاقيات والاتفاقيات الدولية الأخرى وما يوجد من أطر للاستعمال المستدام، للنباتات والحيوانات البرية، بما في ذلك مفهوم الإدارة المستدامة للغابات، مثلاً عن طريق وضع مشروعات رائدة، بقصد ما يلي:

(أ) تحقيق الإدراج والإدماج للمبادئ والخطوط الإرشادية لأديس أبابا في طائفة من التدابير التشريعية تشمل السياسات والبرامج والتشريع الوطني وغيرها من القواعد، والخطط والبرامج القطاعية والمشاركة بين عدة قطاعات، التي تعالج الاستعمال الاستهلاكي وغير الاستهلاكي لعناصر التنوع البيولوجي، بما في ذلك الخطط والبرامج المتعلقة بإزالة أو تخفيف الحوافز الضارة التي تقوض الحفاظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، على نحو ما ترى ضرورة ذلك الأطراف الفردية؛

<sup>38</sup>/ لا ينبغي أن ينطوي تنفيذ برنامج العمل هذا على إيجاد حوافز تؤثر تأثيراً سلبياً على التنوع البيولوجي للبلدان الأخرى0

(أ) تجميع المعلومات ذات الصلة ونشرها من خلال آلية تبادل المعلومات والوسائل الأخرى عن الخبرات والدروس المستفادة ، في سبيل ادخال مزيد من التحسين على الخطوط الإرشادية؛

3- يطلب من الهيئة الفرعية المشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية أن تستكشف قبل الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف إمكانية تطبيق هذه المبادئ والخطوط الإرشادية على التنوع البيولوجي الزراعي وخاصة الأنواع والسلالات والأصناف المستأنسة وتقديم توصيات<sup>39</sup> ملائمة.

4- *يطلب إلى الأمين التنفيذي تجميع المعلومات والخبرات بشأن التنفيذ الناجح للمادة 10 من الاتفاقية وكذلك قصص النجاح وأفضل الممارسات والدروس المستفادة، كلما تحصل شيء منها، في تطبيق مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية، بما في ذلك المعلومات والخبرات عن الكيفية التي يمكن بها للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي أن يسهم في تحقيق هدف إحداث تخفيض محسوس في معدل ضياع التنوع البيولوجي بحلول 2010، كي تنظر في ذلك الهيئة الفرعية قبل الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف.*

5- *يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يقوم بمزيد من العمل بشأن القضايا المتعلقة باستعمال المصطلحات للاستعمال المستدام والإدارة التوافقية والرصد والمؤشرات ، بانياً في ذلك على نتيجة ورشة أديس أبابا، وبصفة خاصة، وبما يتمشى والمادة 7 من الاتفاقية تطلب من الأمين التنفيذي مواصلة تعزيز العمل المتعلق بالاستعمال المصطلحات وما يرتبط بها من أدوات (Associated instruments) تقوم على أساس الجزئين الأول والثاني دال مع التذييل الأول بالمرفق الأول بتقرير ورشة أديس أبابا(UNEP/CBD/SBSTTA/9/INF/8)، كي تنظر بذلك الهيئة الفرعية قبل الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف، وإذ يذكر بالمقرر 15/5 و 24/5، *يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يعقد سلسلة من ورش العمل للخبراء التقنيين لتقييم خدمات النظم الايكولوجية، والتكاليف المالية والمنافع المرتبطة بحفظ التنوع البيولوجي والاستعمال المستدام للموارد البيولوجية، مع مراعاة المقرر 12./7 بشأن التنفيذ المستدام؛**

6- *يدعو الأطراف والحكومات إلى التعاون مع المنظمات والاتفاقات الدولية ذات الصلة والمجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة المحليين للقيام بمزيد من البحث بما في ذلك من خلال وسائل منها تجميع وتحليل دراسات الحالات والمؤلفات المتاحة عن الاستعمال المستدام بما يتمشى والمبدأ العملي 6 ما يلي:*

(أ) *وقع الاستعمال المستدام والاستعمال غير المستدام على سبل العيش وعلى السلع والخدمات المستمدة من الأنظمة الإيكولوجية؛*

(ب) *دور مجتمعات السكان الأصليين والمحليين والنساء في الاستعمال المستدام لمكونات التنوع البيولوجي؛*

(ج) *العلاقة بين القدرة الاستردادية (resilience) للأنظمة الإيكولوجية والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي؛*

(د) *المصطلحات المستعملة في وصف الاستعمال المستدام ، مع مراعاة تطلعات الأجيال الحاضرة والمستقبلية في مختلف المناطق والحالات، ومع البناء على توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في تقرير أديس أبابا (UNEP/CBD/SBSTTA/9/INF/8) ؛*

(هـ) *وضع خطط الإدارة طبقاً لمقاييس زمنية ملائمة لتاريخ حياة الأنواع أو السكان؛*

(و) *إمكانية تطبيق مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية على استعمال عناصر التنوع البيولوجي في إطار يتعدى الحدود الوطنية (مثلاً موارد تتقاسمها عدة بلدان أو أنواع مهاجرة تتحرك عبر شتى سلطات الولاية الوطنية)؛*

(ز) *العلاقة الوظيفية بين عناصر التنوع البيولوجي المختلفة في سياق الاستعمال المستدام؛*

(ح) *(العوامل الاجتماعية الاقتصادية التي تؤثر في نمط وكثافة استعمال الموارد البيولوجية وما للسلع والخدمات من قيم اقتصادية واجتماعية توفرها الأنظمة الايكولوجية،*

(ط) *طرائق وآليات لتحديد استدامة الكثافات المختلفة في الاستعمال، والطرائق المشاركة لتحديد المستويات المناسبة للاستعمال المستدام،*

39/ سوف تنظر الهيئة الفرعية أيضاً في طائفة من خيارات الاستعمال وممارسات الإدارة التي يغطيها مصطلح التنوع البيولوجي الزراعي.

(ي) طرائق تعزيز التوزيع المنصف للمنافع المستمدة من الاستعمال المستدام لمكونات التنوع البيولوجي، شاملة الموارد الجينية.

7- يطلب من الأمين التنفيذي أن يقوم بإدراج العمل المتعلق بالمؤشرات لرصد الاستعمال المستدام المشار إليه في القسم الثالث (UNEP/CBD/SUBSTTA/9/9) (أنظر المرفق الأول بالمقرر الحالي) من مذكرة الأمين التنفيذي عن الإستعمال المستدام، وأيضاً في العمل الأوسع نطاقاً الذي يجري تطبيقاً للمقرر 7/4 بشأن " التحديد والرصد والمؤشرات والتقييم ". وبصفة خاصة ينبغي تبين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والايكولوجية الدالة على الاضطرابات الخارجية، وابداء تلك المؤشرات. وينبغي أن تستعمل حسب مقتضى الحال ما يوجد من أطر المؤشرات وأنظمة الرصد وقوائم جرد الموارد الطبيعية حسب مقتضى الحال؛

8- يدعو الأطراف والحكومات أن تقوم، في تعاون مع مرفق البيئة العالمية والمنظمات المعنية الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص، بوضع ونقل التكنولوجيات وتوفير المساندة المالية للمساعدة في تنفيذ مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية على المستوى الوطني لكفالة استدامة التنوع البيولوجي.

## المرفق الأول

### مستخرج من مذكرة الأمين التنفيذي عن استعمال المستدام ، التي أعدت للاجتماع التاسع للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (UNEP/CBD/SBSTTA/9/9)

#### أولاً- مقدمة

1- إن عناصر التنوع البيولوجي قد استعملت ، في العقود الحديثة العهد ، بطريقة تؤدي إلى تدهور الموائل وضياع الأنواع وتآكل التنوع الجيني ، مما يضر بسبل العيش الحالية والمستقبلية . والاستعمال المستدام لعناصر التنوع البيولوجي ، وهو أحد الأهداف الثلاثة للاتفاقية ، إنما هو مفتاح لتحقيق الغاية الأوسع نطاقاً المتمثلة في التنمية المستدامة ، وهو قضية شاملة لعدة قطاعات تتعلق بجميع القضايا والمجالات المواضيعية التي تعالجها الاتفاقية ، كما تتعلق بجميع الموارد البيولوجية . ويستتبع ذلك الاستعمال المستدام تطبيق المناهج والعمليات في استعمال التنوع البيولوجي للحفاظ على قدرته على تلبية الاحتياجات والتطلعات البشرية الحالية والمستقبلية ، والحيلولة دون تناقصه على المدى الطويل .

2- إن الاستعمال المستدام لعناصر التنوع البيولوجي ورد تعريفه في المادة 2 من الاتفاقية باعتباره يعني استخدام عناصر التنوع البيولوجي بأسلوب ومعدل لا يؤديان ، على المدى البعيد ، إلى تنافي هذا التنوع ، ومن ثم صيانة قدرته على تلبية احتياجات وتطلعات الأجيال الحالية والمقبلة . والأحكام المتعلقة بالاستعمال المستدام واردة في المادة 10 ، التي تطلب أموراً منها قيام الأطراف " باتخاذ تدابير تتعلق باستخدام الموارد البيولوجية بغية تفادي الآثار المعاكسة على التنوع البيولوجي ، أو التقليل منها إلى أدنى حد ممكن " . وفي سبيل مساعدة الحكومات على تنفيذها للمادة 10 طلب مؤتمر الأطراف في اجتماعه الخامس من الأمين التنفيذي أن يقوم " بتجميع المبادئ العملية والخطوط الإرشادية التشغيلية وما يرتبط بها من أدوات أو صكوك ، ومن إرشاد يتعلق بالتحديد بالقطاعات والمناطق الأحيائية ، التي يمكن أن تساعد الأطراف والحكومات على وضع طرائق لتحقيق الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في إطار نهج الأنظمة الإيكولوجية " (المقرر 24/5) .

3- استجابة لذلك المقرر قام الأمين التنفيذي ، في تعاون مع حكومات موزمبيق وفيتنام وأكوادور وبمساعدة مالية من حكومة هولندا ، بعقد ثلاث ورش إقليمية من الخبراء في 2001 – 2002 ، مقصوداً منها إن تضع مجموعة من المبادئ العملية والخطوط الإرشادية التشغيلية وما يرتبط بها من أدوات تمكينية للأطراف ، ومديري الموارد وغيرهم من أصحاب المصلحة .

4- عقدت الورشة الأولى في مابوتو ، في سبتمبر 2001 ، وركزت على العناصر الأساسية المتصلة بالاستعمال المستدام لموارد الأراضي الجافة واستعمال الحياة الأبدية (Wildlife) في أفريقيا<sup>40</sup> أما الورشة الثانية فقد عقدت في هانوي في يناير 2002 ، وعالجت بصفة خاصة استعمال التنوع البيولوجي للغابات ، شاملاً المنتجات الحراجية الخشبية وغير الخشبية في آسيا ، مع إشارات إلى التنوع البيولوجي الزراعي<sup>41</sup> . وعقدت الورشة الثالثة في ساليناس ، بأكوادور ، في فبراير 2002 وركزت على استعمال مصادد الأسماك البحرية وأسماك المياه العذبة ، خصوصاً في أمريكا اللاتينية والكاريبي<sup>42</sup> .

5- إن مؤتمر الأطراف ، في اجتماعه السادس ، ومقره 13/6 قد دعا إلى عقد ورشة رابعة مفتوحة الضعوية تقوم بما يلي :

(أ) تجميع نتائج الورش الثلاث ؛

(ب) التكامل بين شتى الآراء والفروقات الإقليمية ؛

(ج) وضع مجموعة من المبادئ العملية والخطوط الإرشادية التشغيلية للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي.

<sup>40</sup> / تقرير ورشة مابوتو وورد في الوثيقة UNEP/CBD/COP/6/INF/24/Add.1

<sup>41</sup> / تقرير ورشة هانوي وورد في الوثيقة UNEP/CBD/COP/6/INF/24/Add.2  
<sup>42</sup> / تقرير ورشة ساليناس وورد في الوثيقة UNEP/CBD/COP/6/INF/24/Add.3

6- وجرى تنظيم الورشة الرابعة المفتوحة العضوية في أديس أبابا ، بأثيوبيا من 6 إلى 8 مايو 2003 . وتقرير ذلك الاجتماع متاح للاجتماع التاسع للهيئة الفرعية بوصفه وثيقة إعلامية (UNEP/CBD/SBSTTA/9/INF/8)

7- إن المعلومات الواردة في المذكرة الحالية وكذلك التوصيات المقترحة ، تقوم على أساس نتيجة الورشة الرابعة الأتفة الذكر .

## ثانياً- نظرة عامة إلى وثيقة مبادئ أديس أبابا وخطوطها

### الإرشادية للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي

8- إن وثيقة مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي مرفقة بالمذكرة الحالية . توجد ديباجة للمبادئ تتضمن قائمة بسبعة شروط كامنة ينبغي أن تؤخذ في الحسبان في تخطيط الحكومات وتخطيط الموارد الطبيعية . وهذه القائمة يعقبها 14 مبدأ تمثل إطاراً لإسداء المشورة للحكومات ومديري الموارد ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين، عن الكيفية التي يمكن لهم بها أن يكفلوا إلا تؤدي استعمالاتهم لعناصر التنوع البيولوجي إلى تناقص التنوع البيولوجي على المدى الطويل . وكل مبدأ يعقبه بيان السبب المنطقي ، وتفسير كامل وأمثلة عن التسبب وعن معني المبدأ ، وبيان الخطوط الإرشادية التشغيلية ، مما يمثل مشورة وظيفية بشأن تنفيذ المبدأ .

9- مقصود أن تكون المبادئ ذات صلة عامة بالموضوع ، غير هذه المبادئ لم تنطبق جميعها بشكل متساو على جميع الحالات ، كما أنها لا تنطبق بالصرامة نفسها . ثم أن تطبيقها سوف يتباين وفقاً للتنوع البيولوجي الذي يجري استعماله ، والظروف التي تستعمل بها تلك المبادئ ، والسياق المؤسسي والثقافي الذي يجري الاستعمال فيه . والمبادئ العملية تنطبق في معظم الأحيان على الاستعمالات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية لعناصر التنوع البيولوجي . وهي تأخذ في الحسبان المتطلبات المتعلقة بما يلي :

- (أ) السياسات والقوانين واللوائح ؛
- (ب) إدارة التنوع البيولوجي ؛
- (ج) الظروف الاجتماعية – الاقتصادية
- (د) المعلومات والبحث والتربية والتعليم .

### ثالثاً- الأدوات والصكوك المرتبطة بهذا الموضوع <sup>43</sup>

10- إن تطبيق المبادئ والخطوط الإرشادية للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي أمر يرتهن بكثير من العوامل المترابطة وهي تشمل على سبيل المثال لا الحصر وجود تدابير حافزة ملائمة ، والقدرة على إدارة وتبادل المعلومات ووجود قدرة كافية لتنفيذ خطط الإدارة المستدامة ، والقدرة على التوافق مع الظروف المتغيرة على أساس الرصد والتغذية المرتدة . وبصفة خاصة ، وحيث أن إدارة النظم الإيكولوجية تتغير ظروفها وبذلك تكون مكتنفة بشكوك لعدم توفر اليقين في جميع الاستخدامات المطبقة على عناصر التنوع البيولوجي، فإن الإدارة المتوائمة يجب أن تكون جزءاً جوهرياً من أي إدارة في سبيل الاستخدام المستدام . والتطبيق الناجح للإدارة المتوائمة يرتهن برصد التغيرات فيما يستعمل من مؤشرات ، وهو أمر قد يؤدي إلى تغيرات في طائفة من الأنشطة المتصلة بنظام الإدارة . وقضايا الإدارة المتوائمة والرصد والمؤشرات في سبيل الاستخدام المستدام أمر تعالجه السطور التالية .

#### 1-3 الإدارة التوافقية

11- إن الاستعمال المستدام ليس حالة ثابتة وإنما هو عاقبة لتحقيق توازن بين طائفة من العوامل ، تتغير تبعاً لسياق الاستعمال . وبالإضافة إلى ذلك فإن استدامة الاستعمال لا يمكن الإعراب عنها بيقين ، وإنما يكون هذا الإعراب على صورة ترجيح قد يتغير إذا تغيرت الظروف التي تجرى فيها تلك الإدارة . وفي هذا السياق فإن الإدارة التوافقية تعالج الطبيعة المعقدة والديناميكية للأنظمة الإيكولوجية واستخداماتها ، وفي غيبة معرفة كاملة بطريقة أدائها ، تكون قادرة على الاستجابة للشكوك المحيطة بالموضوع وتتضمن عناصر من " التعلم عن طريق العمل " أو عن طريق التغذية المرتدة للبحوث . وتحقيق الاستدامة يرتهن أيضاً بالقدرات المؤسسية على التوافق للظروف المتغيرة القائمة على أساس الرصد والتغذية المرتدة . ونظراً لما يحيط الموضوع من شكوك ، للتغيرات المفاجئة للسياسات المختلفة ، التي يحدث فيها استعمال التنوع البيولوجي ، فإن الاستخدام المستدام يستتبع تطبيق الإدارة التوافقية للموارد البيولوجية .

12- باختصار إن الإدارة التوافقية تعتبر النهج الملائم نحو إدارة الموارد البيولوجي ، بسبب قدرتها على معالجة الافتقار إلى اليقين والتباين الطبيعي ، وطبيعتها التكرارية في رصد الموارد البيولوجية من خلال الدورات الإدارية (management cycles) وآليات التغذية المرتدة /صنع القرار ، لتعديل الإدارة . والإدارة التوافقية يمكن تطبيقها في كل من العناصر المعترف بها الداخلة في التنوع البيولوجي ، حيث يكون مقياس الإدارة ( واحتياجات الإدارة التوافقية ) أمراً تحده المكونة التي جرى استعمالها .

#### 2-3 الرصد والمؤشرات

13- إن الرصد مكونة رئيسية في الإدارة التوافقية ، وينبغي أن يسأل المدبرون وأن يكونوا مسؤولين عن وضع وتنفيذ برنامج الرصد . والمؤشرات والعلامات على الطريق التي تكون جزءاً من برامج الرصد ينبغي الاتفاق عليها من جانب جميع أصحاب المصلحة ، شاملين الحكومات والعلميين .

14- ينبغي أن تؤخذ في الحسبان سلسلة من المعايير والخصائص عند وضع نظام الرصد . فمثلاً ينبغي أن يكون للرصد حدود مكانية وزمنية مرتبطة بالواقع المحتمل ، ولكن ينبغي ألا يتجاهل الآثار الجانبية غير المباشرة للإدارة وهي الآثار التي تظهر " في الجزء السلفي من تيار الأحداث " (downstream) . ويوجد أيضاً مستويات مختلفة ينبغي القيام فيها بالاستعمالات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية . فمثلاً ينبغي رصد جهود الحصاد ، في سبيل تحديد التغيرات في المحصول الناتج عن جهد كل وحدة كي يكون مؤشراً على وقع برنامج الإدارة ، مع مراعاة التحسينات في التكنولوجيا والممارسة المتعلقة بكفاءة الحصاد .

15- إن رصد الاستعمال الاستهلاكي وغير الاستهلاكي ينبغي القيام به بالوتيرة ذاتها ومن جانب الوكالات نفسها ، على الرغم من أن الأخذ بتوليفة من عمليات الرصد قد يسفر عن رجحان أكبر لاكتشاف وقع الاستعمالات ورجحان الحفاظ على أنظمة الرصد على المدى الطويل . والرصد على مستويات متعددة أمر هام بصفة خاصة في الحالات التي تكون فيها معلومات محددة متاحة بشأن الوضع القائم في مكونة التنوع البيولوجي التي يجري استعمالها ، أو

<sup>43</sup> المعلومات الواردة في هذا القسم قائمة على أساس المعلومات الموجودة في تقرير الورشة الرابعة المفتوحة العضوية بشأن الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي (أديس أبابا ، 6-8 مايو 2003 (UNEP/CBD/SBSTTA/9/INF/8) .

لتفادي تشويه التقدير بسبب المعلومات المستمدة نتيجة للاستعمال (مثلاً إن الحصاد في معظم الأحيان يستهدف مكونات محددة فقط) ومن المهم أيضاً النظر إلى الواقع على مورد غير الأثر المترتب عن تدابير إدارة مباشرة، مثل الاستقطاعات غير المشروعة، واستعمال جميع مصادر المعلومات الأخرى ذات الصلة، لتبيين صحة الاستنتاجات بشأن الاتجاهات في الوضع القائم في الموارد والتوصيات المتعلقة بإدارة ذلك الوضع.

16- هناك حاجة إلى تبين /إجراء مزيد من التطوير للمؤشرات<sup>44</sup> (في سياق الاستعمال المستدام في سبيل تقديم وصف سليم؛ الوضع القائم في نظام ما والتغير في ذلك النظام والاتجاهات في ذلك النظام، وتوليفات من هذه الأمور. وينبغي أيضاً تبين الخصائص المرغوب فيها في المؤشرات.

17- ينبغي وضع المؤشرات على مقاييس متباينة. فبعضها سيكون وطنياً في سياقه بينما تكون بعض المؤشرات عبارة عن مؤشرات لمجال الإدارة. ومن المهم للمديرين/المخططين أن يضمنوا نظام الرصد مؤشرات تتعلق بحالتهم الخاصة. وينبغي أن يدرك المديرون أنه توجد كثير من مصادر المعلومات بشأن المؤشرات (مثلاً الفاو، جدول أعمال القرن 21، نظام الأمم المتحدة لمؤشرات رصد الأرض الواسعة، (Wide Earth Watch Indicators)، البنك الدولي).

18- بالنسبة لكل مكونات التنوع البيولوجي، ينبغي أن توضع في صياغتها النهائية مجموعة من المؤشرات لقياس تناقص تلك المكونات. وفي هذا السياق البيولوجي ينبغي تبين المؤشرات الخاصة بعناصر التنوع البيولوجي التي يمكن أن تخضع للاستعمال. وتقييم استدامة استعمال عنصر معين سيعتمد إلى حد بعيد على حجم الاستعمال ومداه. ومؤشرات الاستدامة ينبغي تطبيقها على مكونة التنوع البيولوجي المتقاربة من وحدة الإدارة.

19- ينبغي أن تكون المؤشرات التي يتم تبينها ملائمة لتبين وقع الاستعمال، وأن تشير فقط إلى الوضع البيولوجي القائم لكل عنصر مكون للتنوع البيولوجي، كما ينبغي بناء تلك المؤشرات بحيث تستكشف التناقص في الوضع القائم لمكونات التنوع البيولوجي.

20- ستكون المؤشرات الاقتصادية جوهرية أيضاً في تبين الوضع القائم والتغير والاتجاهات في استعمال المكونات البيولوجية للتنوع البيولوجي من حيث قيمتها الاقتصادية. وينبغي استعمال المؤشرات التي يتم تبينها لتقييم استدامة الاستخدام. فمثلاً يمكن أن تكون مؤشراً اقتصادياً الدرجة التي يتم بها تجميع الموارد البيولوجية بحيث تمثل قيمة حقيقية، لأن ذلك شرطاً للإدارة الفاعلة.

21- يضاف إلى ذلك المؤشرات الاجتماعية التي تعكس القيم الاجتماعية المتعلقة بالاستخدام المستدام للمكونات البيولوجية. وينبغي أن تكون المؤشرات التي يتم تبينها أمثلة ملائمة للتدليل على ما يلي:

(أ) إدماج القيم الاجتماعية في استعمال الموارد البيولوجية؛

(ب) الكيفية التي ينظر بها إلى الاحتياجات الفريدة للأفراد والمجتمعات الأصلية والمحلية في رسم السياسة وإصدار القرارات الإدارية؛

(ج) المدى الذي يمكن فيه اعتبار تخصيص الموارد عادلاً ومنصفاً.

22- إن جميع الثقافات تستعمل جوانب من التنوع البيولوجي للحفاظ على تلك الثقافات. واستعمال مؤشرات لرصد الاستعمال المستدام في السياق الثقافي أمر هام لتفهم وقع الاستخدام على تلك الثقافات والعكس بالعكس. وينبغي تحديد الثقافات فيما يجاوز مجموعات السكان الأصليين؛ وإدماج المعتقدات والعادات والممارسات والمسلك الاجتماعي لجميع الناس. ولذا ينبغي تبين بعض المؤشرات الثقافية.

## المرفق الثاني

### مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي

<sup>44</sup> أنظر أيضاً مذكرة الأمين التنفيذي بشأن تصميم برامج ومؤشرات الرصد على الصعيد الوطني (UNEP/CBD/SBSTTA/9/10).

1- إن مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي هي عبارة عن 14 مبدأ عملياً وخطوطاً إرشادية تشغيلية وبضعة أدوات لتطبيقها ، مترابطة فيما بينها ، تحكم استخدامات مكونات التنوع البيولوجي لكفالة استدامة تلك الاستخدامات . وتوفر المبادئ إطاراً لإسداء المشورة للحكومات ومديري الموارد ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين ، عن الكيفية التي يمكن بها أن يكفلوا ألا يؤدي استعمالهم لعناصر التنوع البيولوجي إلى تناقص التنوع البيولوجي على المدى الطويل. والمقصود من المبادئ أن تكون ذات صلة عامة بالموضوع بيد أن جميع المبادئ لا تنطبق بدرجة متساوية على جميع الحالات ، كما أنها لا تنطبق بالصرامة نفسها . وسوف يتباين تطبيقها طبقاً للتنوع البيولوجي الذي يجرى استعماله والظروف التي يستعمل فيها ذلك التنوع ، والسياق المؤسسي والثقافي الذي يجري فيه هذا الاستعمال .

2- إن الاستعمال المستدام هو أداة قيمة لتعزيز حفظ التنوع البيولوجي ، حيث أن هذا الاستخدام ، في كثير من الحالات ، يوفر حوافز على الحفظ والاستعادة ، بسبب المنافع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يستمدّها الناس من ذلك الاستعمال والتنمية المستدامة بدورها لا يمكن تحقيقها بدون تدابير حفظ فعالة. وفي هذا السياق ، وكما هو معترف في خطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة ، إن الاستعمال المستدام هو أداة فعالة لمكافحة الفقر وتبعاً لذلك لتحقيق التنمية المستدامة .

3- لم يحظ التنوع البيولوجي الزراعي بالمعالجة الكاملة في العملية المؤدية إلى وضع مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية الخاصة بالاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، وهناك حاجة إلى مزيد من التوضيح وخاصة فيما يتعلق بالأنواع والسلالات والأصناف المستأنسة في سياق برنامج العمل المعني بالتنوع البيولوجي.

4- إن المبادئ العملية في معظم الحالات تنطبق على الاستخدامات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية لمكونات التنوع البيولوجي. وهي تأخذ في الحسبان المتطلبات المتصلة بما يلي: (1) السياسات والقوانين واللوائح؛ (2) إدارة التنوع البيولوجي؛ (3) الظروف الاجتماعية – الاقتصادية؛ (4) المعلومات والبحث والتربية والتعليم.

5- من الافتراضات الأساسية أن تطبيق المبادئ العملية والخطوط الإرشادية التشغيلية إنما هو تطبيق يجرى في سياق نهج الأنظمة الإيكولوجية (المقرر 6/5 الصادر عن مؤتمر الأطراف ) وبالنسبة للمبادئ العملية ، توجد ملاحظات هامشية تشير إلى كل مبدأ أو مبادئ ذات صلة بالموضوع واردة في نهج الأنظمة الإيكولوجية .

6- إن التقدم المحرز نحو الاستدامة سيتطلب الإرادة السياسية لإحداث تغييرات في سبيل إنشاء البيئة التمكينية اللازمة على جميع مستويات الحكم والمجتمع . والخطوط الإرشادية التشغيلية مقصود منها إن تسدي مشورة وظيفية عن تنفيذ تلك المبادئ . وقد تم وضع الخطوط الإرشادية مع مراعاة الفروقات الإقليمية والمواضيعية ومراعاة أفضل الممارسات والدروس المستفادة التي جرى توثيقها في دراسات الحالات عن الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في المناطق الأحيائية المختلفة وكذلك في ظل ما يوجد من مدونات سلوك .

7- إن تشغيل المبادئ أمر يقتضي إيجاد هيكل تمكيني ، من مؤسسي وقانوني وإداري ، على جميع مستويات الحكم والمجتمع لدى كل طرف من الأطراف . ثم أن السياسات واللوائح ، التي يؤخذ بها ينبغي ، كي تكون فعالة، أن تكفل تطبيق المبادئ على نحو مرن ويتواءم مع مختلف الحقائق المحلية ويمكن تحويله ليتمشى والأنظمة الإيكولوجية المحددة . وفي هذا السياق ، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان سبعة شروط كامنة باعتبارها إطاراً للتطبيق السليم للمبادئ والخطوط الإرشادية المبينة في القسم ألف أدناه .

#### ألف- الشروط الكامنة لتحقيق الاستعمال المستدام

8- عند وضع هيكل برنامج لاستعمال المستدام وما يرتبط به من سياسات وقوانين ولوائح في تنفيذ ذلك البرنامج، هناك بضعة شروط كامنة ينبغي أن تؤخذ في الحسبان في الحكم وتخطيط إدارة الموارد الطبيعية، هي:

(أ) بينما من المستطاع استعمال مكونات التنوع البيولوجي بطريقة تبقى على العمليات الإيكولوجية والأنواع والتباين الجيني على مستوى أعلى من مستوى العتبات اللازمة للبقاء على المدى الطويل ، وبذلك يكون جميع مديري ومستخدمي الموارد مسؤولين عن أن يكفلوا إلا يتجاوز الاستعمال تلك القدرات . ومن الأمور الجوهرية أن التنوع البيولوجي في الأنظمة الإيكولوجية ينبغي أن يحتفظ به، أو اعادته إلى حالته الأصلية في بعض الأحيان، بما يكفل أن تكون تلك الأنظمة الإيكولوجية قادرة على تحقيق الاستدامة في أداء الخدمات الإيكولوجية التي يعتمد عليها الناس ويعتمد عليها التنوع البيولوجي ؛

(ب) إن الأنظمة الإيكولوجية والعمليات الإيكولوجية داخل تلك الأنظمة ، وتباين الأنواع والاختلاف الجيني تتغير على مر الزمن سواء كانت تستعمل أو لا تستعمل . ولذا فإن الحكومات ومديري ومستخدمي الموارد ينبغي أن يأخذوا في الحسبان الحاجة إلى استيعاب التغيير ، بما في ذلك الأحداث الإفتراضية التي يمكن أن تؤثر في استدامة الاستعمال ؛

(ج) في الظروف التي توجد فيها مخاطرة تحويل المناظر الطبيعية إلى أغراض أخرى ، فإن تشجيع الاستعمال المستدام يمكن أن يوفر حوافز للحفاظ على الموائل والأنظمة الإيكولوجية ، وعلى الأنواع داخل تلك الأنظمة ، وعلى التنوع الجيني للأنواع . وكذلك بالنسبة لنوع معين ، مثل التماسيح ، أن الاستعمال المستدام قد وفر حوافز محسوسة للحفاظ على حيوان خطر يمثل تهديداً للبشر ؛

(د) إن الضرورات الأساسية للحياة ، مثل الغذاء والمأوى والماء العذب والهواء النظيف ، إنما توفر بصفة مباشرة أو غير مباشرة باستعمال التنوع البيولوجي وبالإضافة إلى ذلك يوفر التنوع البيولوجي كثيراً من المنافع المباشرة وخدمات الأنظمة الإيكولوجية اللازمة للحياة . وفي بلدان كثيرة هناك اعتماد كامل أو اعتماد محسوس على الحيوانات وعلى النباتات التي يحصدها ملايين البشر ، وكثيراً ما يكونون من أفقر البشر ، لكسب عيشهم . وتزايد الاستعمالات الأخرى مثل الأدوية للحيلولة دون الأمراض أو لعلاجها ، وهذا الاستعمالات أصبحت بارزة وتتم أيضاً باستخدام التنوع البيولوجي . وأخيراً فإن مجتمعات السكان الأصليين والمحليين وثقافتهم كثيراً ما تعتمد اعتماداً مباشراً على استعمالات التنوع البيولوجي في كسب عيشهم . وفي جميع هذه الظروف ، ينبغي أن يكون لدى الحكومات سياسات وقدرات وافية تكفل أن تكون هذه الاستعمالات مستدامة ؛

(هـ) إن توفير المنتجات البيولوجية والخدمات الإيكولوجية المتاحة للاستعمال أمر محدود بالخصائص البيولوجية الذاتية التي تتميز بها الأنواع والنظم الإيكولوجية ، بما في ذلك الإنتاجية والقدرة الاستيعابية والاستقرار . والأنظمة البيولوجية ، التي تعتمد على إعادة تدوير الموارد المحدودة ، لها أيضاً حدود تفرضها على السلع التي يمكن أن توفرها والخدمات التي يمكن أن تقدمها . وعلى الرغم من أن بعض الحدود يمكن توسيع نطاقها إلى حد ما من خلال تحقيق فتوحات تكنولوجية ، إلا أنه لا تزال هناك حدود وقيود ، تفرضها إتاحة الموارد الداخلية والخارجية وإمكانية التوصل إلى تلك الموارد .

(و) لتحسين أية آثار سلبية محتملة طويلة الأجل للاستعمالات ، يجب على جميع من يستعملون الموارد أن يأخذوا كل حيلة ممكنة عند إصدار قراراتهم الإدارية ويختاروا استراتيجيات وسياسات للإدارة المستدامة توفر مزيداً من المنافع المستدامة دون أن يكون لها آثار ضارة على التنوع البيولوجي . وعلى غرار ذلك ينبغي أن تتأكد الحكومات أن الاستعمالات المرخص بها أو المأذون بها للتنوع البيولوجي إنما هي استعمالات يلتزم فيها بالحيلة والحذر في إدارة شؤونها .

(ز) عند النظر في الخطوط الإرشادية الفردية المبينة فيما يلي ، يقتضي الأمر أن يشار إلى أحكام المادة 8(ب) و10(ج) وتطبيق تلك الأحكام ، والأحكام الأخرى المتصلة بتلك المادة ، وتطويرها في مقررات ذات صلة بالموضوع تصدر عن مؤتمر الأطراف في جميع الشؤون المرتبطة بمجتمعات السكان الأصليين والمحليين .

#### باء- المبادئ العملية ، والأساس المنطقي والخطوط الإرشادية التشغيلية

##### للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي

9- إن استدامة استعمال مكونات التنوع البيولوجي هي استدامة سوف تعزز إذا ما طبقت المبادئ العملية التالية وما يتصل بها من خطوط إرشادية تشغيلية :

**المبدأ العملي 1: سياسات وقوانين ومؤسسات مساندة مقامة على جميع مستويات الحكم مع وجود ترابط فعال بين هذه المستويات .**

الأساس المنطقي : هناك حاجة إلى توافر الإنسجام في السياسات والقوانين على جميع مستويات الحكم المرتبطة باستعمال معين . فمثلاً عندما يتبنى اتفاق دولي سياسة ما بشأن استعمال التنوع البيولوجي ، فإن القوانين الوطنية<sup>45</sup> ينبغي أن تكون منسجمة مع تلك السياسة إذا إريد تعزيز الاستدامة . وينبغي أن

<sup>45</sup> من المعترف به أنه - في النصوص المتعلقة بالمبادئ والأساس المنطقي والخطوط الإرشادية التشغيلية إن لفظ "الوطني" قدي يعني أيضاً في بعض البلدان ، " دون الوطني"

يكون ثمة ترابط واضح وفعال بين المستويات المختلفة في الولاية – أي السلطة – لإمكان توفير " ممر " يسمح باستجابة فعالة توفى الأوان الصحيح للاستعمال المستدام كما يسمح بالاستعمال المستدام لانتقال مورد ما من مرحلة التجميع أو الحصاد حتى مرحلة الاستعمال النهائي دون عوائق لا ضرورة لها . وفي معظم الأحيان إن الوسائل الأولية لتحقيق الانسجام بين المستويين المحلي والدولي في الحكم ينبغي أن يتم من خلال الحكومات الوطنية ودون الوطنية وحسب مقتضى الحال.

#### الخطوط الإرشادية التشغيلية

- النظر في العرف والتقاليد المحلية (والقانون العرفي في الحالات التي يكون فيها هذا القانون معترفاً به ) عند صياغة تشريع أو لوائح جديدة ، وأيضاً مع مراعاة المادتين 8 (ي) و10 (ج) حسب مقتضى الحال.
- تبين ما يوجد من تدابير وسياسات وقوانين ومؤسسات مساندة وإيجاد الجديد منها في نطاق الولاية – أي السلطة – التي سوف يتم فيها الاستعمال ؛
- تبين أية تراكم أو فجوات وتضاربات في القوانين والسياسات الموجودة والشروع في اتخاذ خطوات ملموسة لحل تلك المشكلات ؛
- تعزيز و/أو إنشاء ترابطات تعاونية وتساندية بين جميع مستويات الحكم في سبيل تفادي الازدواجية في الجهود أو وجوه تضارب أو تنافر .

**المبدأ العملي 2:** *اعترافاً بالحاجة إلى إطار حكومي يتماشى مع القوانين الدولية<sup>45</sup> والوطنية وكذلك حسب مقتضى الحال القوانين دون الوطنية ، ينبغي أن يعطى المستعملون المحليون لعناصر أو لمكونات التنوع البيولوجي ما يكفي من سلطان ومساندة في الحقوق ، كي يكونوا مسؤولين وتقع عليهم المساءلة عن استعمال الموارد المعنية<sup>46</sup>*

**الأساس المنطقي :** إن الحصول غير المراقب على مكونات التنوع البيولوجي كثيراً ما يؤدي إلى افراط في الاستعمال حيث أن الناس يحاولون التوصل إلى أقرب قدر ممكن من المنافع الشخصية من الموارد بينما تكون هذه الموارد متاحة . أما الموارد التي يكون للأطراف أو الجماعات استعمال لها أو عدم استعمال أو يكون لهم عليها حقوق نقل ، فهي في المعتاد تستعمل بطريقة أشد مسؤولية ، لأن الناس ليسوا محتاجين ، في هذه الحالة ، إلى جني أكبر قدر من المنفعة قبل أن يأتي غيرهم ويستحوذ على تلك الموارد . ولذا فإن الاستدامة تعزز بصفة عامة إذا اعترفت الحكومات واحترمت " حقوقاً " أو " سلطة إشراف " ومسؤولية وواجب مسألة للناس الذين يستعملون الموارد ويديرونها ، وقد يكون ضمن هؤلاء مجتمعات السكان الأصليين والمحليين وملاك الأرض الخصوصيين ومنظمات الحفظ وقطاع الأعمال . وبالإضافة إلى ذلك ، في سبيل تعزيز الحقوق المحلية أو الإشراف على التنوع البيولوجي والمسؤولية عن حفظ ذلك التنوع ، ينبغي أن يشارك من يستعملون الموارد في صنع القرارات بشأن استعمال الموارد وأن يكون لهم سلطة اتخاذ أية خطوات ناشئة عن القرارات المذكورة .

#### الخطوط الإرشادية التشغيلية

- كلما أمكن الأخذ بالوسائل التي تهدف إلى تفويض الحقوق والمسؤوليات والمساءلة إلى من يستعملون و/أو يديرون الموارد البيولوجية ؛
- استعراض اللوائح الموجودة للنظر فيما إذا كان يمكن استعمالها لتفويض الحقوق ؛ وتعديل اللوائح حيثما يلزم الأمر ، ويكون هذا التعديل ممكناً ؛ و/أو صياغة لوائح جديدة إذا كان الأمر يحتاج إليها

<sup>46</sup> من المعترف به أنه – في النصوص المتعلقة بالمبادئ والأساس المنطقي والخطوط الإرشادية التشغيلية إن لفظ "الوطني" قدي يعني أيضاً في بعض البلدان ، " دون الوطني" <sup>47</sup>  
أنظر المبدأ 2 من نهج الأنظمة الإيكولوجية

؛ وفي كل الأمور ينبغي النظر إلى العرف والتقاليد المحلية (شاملة القانون العرفي إذا كان معترفاً به) .

- الرجوع إلى برنامج العمل المتصل بتنفيذ المادة 8(ي) فيما يتعلق بقضايا مجتمعات السكان الأصليين والمحليين (المقرر 16/5) وتحقيق التنفيذ والتكامل بين المهام المتصلة بالاستعمال المستدام لمكونات التنوع البيولوجي، المهام 6 و13 و14 ولا سيما العنصر 3،
- توفير التدريب وخدمات الإرشاد لتعزيز قدرة الناس على الدخول في ترتيبات فعالة لصنع القرارات وكذلك الدخول في تنفيذ منهجيات للاستعمال المستدام .
- حماية وتشجيع الاستعمال المألوف للموارد البيولوجية على نحو مستدام، وفقاً للممارسات التقليدية والثقافية (المادة 10ج).

**المبدأ العملي 3:** *السياسات والقوانين واللوائح الدولية والوطنية ودون الوطنية التي تشوه الأسواق وتعزز تدهور الموائل أو تولد من ناحية أخرى حوافز ضارة تقوّض الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ، ينبغي تبنيها وإزالتها أو تخفيفها<sup>48</sup>.*

**الأساس المنطقي :** إن بعض السياسات أو الممارسات تولد مسالك غير قابلة للاستدامة ، تخفض من التنوع البيولوجي ويكون هذا التخفيض في أحيان كثيرة على صورة آثار جانبية لم تكن متوقعة إذ إن تلك السياسات أو الممارسات كان مقصوداً منها أصلاً التوصل إلى أهداف أخرى . فمثلاً أن بعض السياسات في الزراعة التي تشجع على الإفراط في الإنتاج الداخلي للبلد كثيراً ما تولد حوافز ضارة تقوّض الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي . والقضاء على الإعانات التي تسهم في صيد الأسماك غير المشروع أو غير المبلغ عنه أو غير المنظم باللوائح ، والذي يتجاوز القدرة السديدة ، حسب ما تقتضي ذلك خطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة ، في سبيل تحقيق مصادم استدامة للأسماك ، هي أيضاً حالة أخرى من حالات الاعتراف بالحاجة إلى إزالة الحوافز الضارة .

#### الخطوط الإرشادية التشغيلية

- تبين الآليات الاقتصادية ، شاملة الأنظمة الحافزة والإعانات الحافزة على المستويات الدولي والوطني ودون الوطني ، التي لها وقع سلبي على احتمالات الاستدامة للاستعمالات التنوع البيولوجي ؛
- إزالة الأنظمة التي تؤدي إلى إلتواءات في السوق تسفر عن استعمالات غير قابلة للاستدامة لمكونات التنوع البيولوجي ؛
- تفادي اللوائح غير الضرورية وغير الوافية بالعرض الخاصة باستعمالات التنوع البيولوجي ، لأنها قد تزيد من التكاليف وتضيع فرصاً وتشجع على الاستعمالات غير المنظمة للوائح ، مما يخفض استدامة الاستعمال .

**المبدأ العملي 4:** *الإدارة التوافقية ينبغي ممارستها على أساس ما يلي :*

- (أ) *العمل والمعرفة التقليدية والمحلية ؛*
- (ب) *التغذية المرتدة المتكررة والتي تتم في أوانها الصحيح والشفافية ، المستمدة من رصد الاستعمال ، والواقع البيئي والواقع الاجتماعي – الاقتصادي ، والواقع القائم في المورد الذي يجري استعماله ؛*
- (ج) *تصحيح الإدارة على أساس التغذية المرتدة في الوقت المناسب التي يحصل عليها من إجراءات الرصد<sup>49</sup>*

<sup>48</sup> أنظر المبدأ 4 في نهج الأنظمة الإيكولوجية  
<sup>49</sup> أنظر المبدأين 9 و 11 في نهج الأنظمة الإيكولوجية

## الأساس المنطقي :

إن النظم البيولوجية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تؤثر في استدامة استعمال التنوع البيولوجي تختلف اختلافاً كبيراً . وليس من المستطاع الحصول على معرفة بجميع جوانب تلك الأنظمة قبل بدء استعمال التنوع البيولوجي . ولذا يقتضي الأمر أن تقوم الإدارة برصد الآثار التي تنشأ عن ذلك الاستعمال ، وأن تسمح بتصحيح لذلك الاستعمال حسب مقتضى الحال . بما في ذلك تعديل بل وقف – إذا لزم الأمر – للممارسة غير القابلة للاستدامة. وفي هذا السياق من المفضل استعمال جميع موارد المعلومات بشأن الموارد ، عند تقرير الكيفية التي يمكن بها استعمال ذلك المورد . وفي مجتمعات كثيرة ، أدت المعرفة التقليدية والمحلية إلى استعمال شديد للتنوع البيولوجي على نحو مستدام طوال فترات طويلة دون إضرار بالبيئة أو بالمورد . وإدماج هذه المعرفة في نظم الاستعمال الحديثة، وتعزيز الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، يمكن أن يكون له تأثير كبير في تجنب الاستعمال غير الملائم.

## الخطوط الإرشادية التشغيلية

- كفاءة وجود خطط إدارة تواؤمية تناسب استعمالات معينة ؛
- جعل خطط الإدارة التواؤمية مستوعبة لأنظمة تولد الإيرادات المستدامة التي تذهب فيها المنافع الى المجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة المحليين لمساندة التنفيذ الناجح؛
- إبداء مساعدة إرشادية في إنشاء وصيانة أنظمة الرصد والتغذية المرتدة ؛
- إيجاد وصف واضح لنظام الإدارة التواؤمي ، الذي يشمل وسائل تقييم حالات الشوك والافتقار إلى اليقين ؛
- الاستجابة السريعة للممارسات غير القابلة للاستدامة.
- تصميم نظام رصد بمقياس زمني يكفي لكفاءة إتاحة المعلومات بشأن الوضع القائم للمورد وللنظام الإيكولوجي لإصدار القرارات الادارية المستنيرة عن علم ، بما يكفل الحفاظ على المورد .
- عند استعمال المعارف التقليدية والمحلية، ينبغي كفاءة الحصول على موافقة حائزي تلك المعارف.

## المبدأ العملي 5:

*إن غايات وممارسات إدارة الاستعمال المستدام ينبغي أن تتفادي أو تخفض بقدر الإمكان من الوقوع الضار على خدمات النظم الإيكولوجية وهيكلها ووظائفها ، وكذلك على المكونات الأخرى للأنظمة الإيكولوجية<sup>50</sup>*

## الأساس المنطقي :

إن استعمال اي مورد ينبغي أن يأخذ في الحسبان الوظائف التي يمكن أن يؤديها المورد داخل النظام الإيكولوجي الذي يوجد فيه هذا المورد ، وأنه ينبغي ألا يؤثر الاستعمال تأثيراً ضاراً في وظائف الأنظمة الإيكولوجية . فمثلاً إن تقطيع الأشجار على الخط الفاصل لإنحدار المياه يمكن أن يؤدي إلى تآكل التربة والإضرار بوظيفة النظام الإيكولوجي في ترشيح الماء . وتفادي هذه الحالة قد يتضمن وضع حصص محافظة في تقطيع الأشجار مع ما يلائمها من تقنيات في الحصاد ورصد لآثار الحصاد إبان حدوث هذا الحصاد . وهناك مثال آخر وهو مثال صناعة الجمبري التي أوجدت شباكاً يمكن أن تستبعد الجمبري الصغير والمحصول الجانبي من الأسماك ، وأن تخفض أيضاً الآثار السلبية على مجتمعات أعماق البحار وغيرها من المجتمعات المرتبطة بهذا النشاط .

## الخطوط الإرشادية التشغيلية

- كفاءة إلا تضر الممارسات الإدارية بمقدرة الأنظمة الإيكولوجية على توفير السلع والخدمات التي قد تكون لازمة على مسافة من موقع الاستعمال . فمثلاً ، إن التقطيع الانتقائي للأخشاب على خط أنحدار المياه ينبغي أن يساعد مقدرة النظم الإيكولوجية على منع تآكل التربة وعلى توفير ماء نقي ؛

- كفالة ألا يضر الاستعمال الاستهلاكي وغير الاستهلاكي الاستدامة على المدى الطويل لذلك الاستعمال، بإنتاج آثار سلبية على الأنظمة الإيكولوجية والأنواع التي يعتمد عليها ذلك الاستعمال ، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات عناصر التنوع البيولوجي المهددة.
- تطبيق " مبدأ التحوط " في إصدار المقررات الإدارية كما يقتضي ذلك المبدأ 15 من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ؛
- تبين الخبرات الناجحة في إدارة مكونات التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى ، في سبيل تحويل هذه المعرفة وإدماجها في جهود الإدارة لحل ما تصادفه من صعوبات ؛
- النظر كلما أمكن في الوقع التراكمي والمتجمع للأنشطة على أنواع مستهدفة أو أنظمة إيكولوجية مستهدفة ، في القرارات الصادرة عن الإدارة فيما يتصل بتلك الأنواع أو الأنظمة الإيكولوجية .
- في مجالات يكون فيها الوقع السابق قد أدى الى تدهور وتخفيض التنوع البيولوجي ينبغي مساندة صياغة وتنفيذ خطط عمل علاجية (المادة 10 (د)).

**المبدأ العملي 6:** *البحث الشامل لعدة فروع من العلم في جميع جوانب الاستعمال والحفظ للتنوع البيولوجي ، هو أمر ينبغي تعزيزه ومساندته .*

*الأساس المنطقي :* إن الاتفاقيات الدولية والمقررات الوطنية ودون الوطنية التي تؤثر في الاستعمال ، ينبغي أن تقوم بتطبيق أفضل المعلومات التي يستند إليها ما يصدر من مقررات ، وأن تكون مدركة للظروف المحلية التي يجرى فيها استعمال من الاستعمالات . وبالإضافة إلى ذلك هناك حاجة إلى كفالة مساندة البحث في المتطلبات البيولوجية والإيكولوجية للأنواع ، كفالة أن يظل الاستعمال في حدود مقدرة تلك الأنواع والأنظمة الإيكولوجية على تحقيق استدامة ذلك الاستعمال . ثم أن تعزيز الحوافز التي تساند الاستدامة أمر يركز إلى أنه من الأمور القيمة الاستثمار في البحث لإيجاد سلع جديدة ولفتح فرص اقتصادية جديدة لأصحاب المصلحة .

*الخطوط الإرشادية التشغيلية :*

- كفالة أن تكون نتائج البحث مصدراً للإعلام وللإستشارة ، تستنير به السياسات والمقررات الدولية والوطنية ودون الوطنية .
- الاستثمار في البحوث التي تتناول تقنيات وتكنولوجيات إدارة مكونات التنوع البيولوجي التي تعزز استدامة الاستعمالات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية للتنوع البيولوجي ؛
- تشجيع التعاون الفعال بين الباحثين العلميين والناس الذين يملكون المعرفة المحلية والتقليدية ؛
- تشجيع المؤازرة الدولية ونقل التكنولوجيا فيما يتعلق بالاستعمالات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية للتنوع البيولوجي ؛
- تنمية التعاون بين الباحثين ومستعملي التنوع البيولوجي (المجتمعات المحلية ومجتمعات القطاع الخاص) وبصفة خاصة إشراك المجتمعات المحلية باعتبارهم شركاء في البحث ، واستعمال خبرتهم في تقييم منهجيات وتكنولوجيات الإدارة ؛
- تقصي واستحداث وسائل فعالة لتحسين الثقافة والوعي البيئي وتشجيع مشاركة الجمهور وإشراك أصحاب المصلحة في إدارة التنوع البيولوجي وفي الاستعمال المستدام للموارد.
- تقصي واستحداث وسائل الكفالة حقوق الحصول وطرائق مساعدة لكفالة التقاسم المنصف للمنافع الناشئة عن استعمال مكونات التنوع البيولوجي
- إتاحة نتائج البحث على شكل يتيح أن يطبقها صانعو القرارات والمستعملين وغيرهم من أصحاب المصلحة ؛
- تعزيز برامج التبادل في المجالات العلمية والتقنية .

**المبدأ العملي 7:** إن مقياس الإدارة، المكاني والزمني معاً ، ينبغي أن يكون متوائماً مع المقاييس الإيكولوجية والاجتماعية – الاقتصادية للاستعمال ولوقوع ذلك الاستعمال<sup>51</sup>

الاساس المنطقي : إن الإدارة لأنشطة الاستعمال المستدام ينبغي أن تقاس على قدر الاحتياجات الإيكولوجية والاجتماعية – الاقتصادية لذلك الاستعمال. فمثلاً ، إذا كانت الأسماك تصاد من بحيرة ، ينبغي أن يكون صاحب البحيرة مكلفاً بإدارة تلك البحيرة ومسؤولاً عن تلك الإدارة طبقاً للسياسة وللتشريع الوطني أو – حسب مقتضى الحال- دون الوطني .

الخطوط الإرشادية التشغيلية :

- الوصل بين المسؤولية والمساءلة بالمقياسين المكاني والزمني للاستعمال ؛
- تحديد أهداف الإدارة للمورد الذي يجري استعماله ؛
- إتاحة المشاركة الجماهيرية الكاملة في إعداد خطط الإدارة بما يكفل أفضل وسيلة لتحقيق الاستدامة الإيكولوجية والاجتماعية – الاقتصادية؛
- وفي حالة الموارد العابرة للحدود يكون من المستصوب أن يشارك ممثلون عن تلك الدول في ادارة الموارد واصدار القرارات الخاصة بها.

**المبدأ العملي 8:** ينبغي إيجاد ترتيبات للتعاون الدولي ، في الحالات التي يقتضي فيها الأمر إصدار مقررات وبذل أنشطة تنسيق متعدد الجنسيات

الاساس المنطقي : إذا كان مورد من موارد التنوع البيولوجي عابراً للحدود بين بلدين أو أكثر، فإن من المستصوب إيجاد اتفاق ثنائي أو متعدد الأطراف بين هذه الدول ، لتحديد الكيفية التي سوف يستعمل بها المورد ، والمقايير التي سيتم بها ذلك الاستعمال . وعدم وجود مثل هذه الاتفاقات قد يؤدي إلى قيام كل دولة بتنفيذ نظم إدارية منفصلة ، إذا ما اتخذت كلها معاً كان معناها أن المورد المشار إليه يستعمل استعمالاً مفرطاً .

الخطوط الإرشادية التشغيلية :

- وضع ترتيبات للتعاون الدولي ، عندما يكون توزيع السكان أو المجتمعات /الموائل التي يجري استعمالها ، تتشابه فيها أثنان أو أكثر من الأمم ؛
- تعزيز اللجان التقنية المتعددة الجنسيات لإعداد توصيات بشأن الاستعمال المستدام للموارد العابرة للحدود ؛
- إيجاد اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف بين الدول للاستعمال المستدام للموارد العابرة للحدود ؛
- إيجاد آليات تنطوي على تعاون بين الدول لكفالة ألا يكون للاستعمال المستدام للموارد العابرة للحدود وقع سلبي على قدرة الأنظمة الإيكولوجية وطاقاتها الاستردادية (أي استرداد وضعها السابق)

**المبدأ العملي 9:** ينبغي تطبيق نهج مشترك بين عدة فروع العلم وبين الأطراف المشاركة ، على المستوى المناسب من الإدارة والحكم المتصل بالاستعمال

الاساس المنطقي : إن استدامة الاستعمال أمر مرتهن باستعمال البرامترات البيولوجية للموارد. ومن المعترف به أن العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسة والاقتصادية كلها ذات أهمية متساوية . ولذا يقتضي الأمر أن تؤخذ تلك العوامل في الحسبان وإشراك المجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة والقطاع الخاص ، والناس ذوي الخبرة في تلك المجالات المختلفة ، على جميع مستويات عملية صنع القرار .

الخطوط الإرشادية التشغيلية :

- النظر في إيجاد آليات لتشجيع التعاون المشترك بين عدة فروع العلم ، في إدارة مكونات التنوع البيولوجي ؛

- وضع مقاييس لأنشطة إدارة الموارد ، تعزز المشاورات المشتركة بين عدة فروع العلم؛
- تسهيل الاتصالات وتبادل المعلومات بين جميع مستويات صنع القرار ؛
- تبين جميع أصحاب المصلحة في الموضوع ، والسعي إلى إشراكهم في التخطيط وفي تنفيذ أنشطة الإدارة ؛
- ينبغي أن تؤخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية – الاقتصادية ، والسياسة ، والبيولوجية ، والإيكولوجية ، والمؤسسية ، والدينية والثقافية، التي يمكن أن تؤثر في استدامة الإدارة ؛
- السعي إلى الحصول على إرشاد من الأخصائيين في الشؤون المحلية والتقليدية والتقنية ، عند تصميم خطة الإدارة ؛
- توفير القنوات الصحيحة للمفاوضات الكفيلة بحل النزاعات التي تنشأ عن الإشراف التعاوني بين جميع الناس حلاً سريعاً ومرضياً .

**المبدأ العملي 10:** إن السياسات الدولية والوطنية – وحسب مقتضى الحال- ودون الوطنية ينبغي أن تأخذ في الحسبان ما يلي :

- (أ) القيم الحالية والاحتمالية المستمدة من استعمال التنوع البيولوجي ؛
- (ب) القيم الذاتية وغيرها من القيم غير الاقتصادية للتنوع البيولوجي ؛
- (ج) قوى السوق التي تؤثر في القيم والاستعمال .

**الاساس المنطقي :** إن العمل الذي جرى حديثاً في حساب التكاليف الاحتمالية للاستعاضة عن الأنظمة الطبيعية ببدائل من صنع الإنسان ، قد دلت على أن هذه الأنظمة الطبيعية ينبغي إعطاؤها قيمة عالية جداً . ويستتبع ذلك إن السياسات الدولية والوطنية – حسب مقتضى الحال - ودون الوطنية التي ترشد التجارة والتنمية ينبغي أن تقارن القيمة الحقيقية للأنظمة الطبيعية بالقياس للاستعمالات المراد الأخذ بها بدلاً عن تلك الأنظمة ، قبل القيام فعلاً بذلك الاستبدال. فمثلاً للمنغروف وظائف المساعدة على توالد الأسماك وتعزيز أماكن الحضانة ، وتخفيف التآكل وهبات العواصف ، وتنحية الكربون (carbon sequestration). والأرصدة المرجانية توفر حماية لصغار الأسماك لأنواع كثيرة ، وكذلك توفر مناطق محمية على الساحل .

**الخطوط الإرشادية التشغيلية :**

- تعزيز دراسات التقييم الاقتصادي للخدمات البيئية التي تؤديها الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية ؛
- إدماج هذه المعلومات في السياسة وعمليات صنع القرار ، وكذلك في التطبيقات التربوية ؛
- النظر في هذا المبدأ فيما يتعلق باستعمال الأرض / وتحويل المونل وتبديله .والاعتراف بأن قوة السوق ليست دائماً كافية لتحسين ظروف العيش أو لزيادة الاستدامة في استعمال مكونات التنوع البيولوجي؛
- تشجيع الحكومات على أن تأخذ في الحسبان قيم التنوع البيولوجي في حساباتها الوطنية ؛
- تشجيع وتسهيل بناء القدرة لدى صانعي القرارات ، بشأن المفاهيم المتصلة بالتقييم الاقتصادي للتنوع البيولوجي ؛

**المبدأ العملي 11 :** ينبغي أن يسعى من يستعملون مكونات التنوع البيولوجي إلى تخفيض التبذير والوقوع البيئي الضار وإلى زيادة المنافع المستمدة من الاستعمالات

**الاساس المنطقي :** ينبغي أن يسعى المستعملون إلى تحقيق أفضل الوسائل في الإدارة وإلى تحسين الانتقائية في الاستعمالات الاستخراجية باستعمال تقنيات صديقة للبيئة ، بحيث يقل التبذير والوقوع البيئي، وزيادة المنافع الاجتماعية – الاقتصادية والإيكولوجية من الاستعمالات،

**الخطوط الإرشادية التشغيلية :**

- إزالة الحوافز الضارة وتوفير حوافز اقتصادية لمديري الموارد كي يقوموا بالاستثمار بتطبيق أو استنباط تقنيات أشد صداقة للبيئة ، مثل الإغفاءات من الضرائب ، والأموال المتاحة للممارسات المنتجة ، وتحصيل فوائد أقل على القروض ، وإصدار الشهادات لإمكان الدخول إلى أسواق جديدة ؛
- إيجاد آليات للتعاون التقني في سبيل ضمان نقل التكنولوجيات المحسنة إلى مجتمعات السكان ؛
- السعي إلى الحصول على استعراض مستقل لما يتم من حصاد لكفالة مزيد من الكفاءة في عملية الحصاد أو في الاستعمالات الاستخراجية الأخرى بحيث لا يكون لها وقع ضار على أوضاع الموارد المستعملة أو على الأنظمة الإيكولوجية ؛
- تبين وجوه عدم الكفاءة والتكاليف في المنهجيات المطبقة حالياً ؛
- القيام ببحوث وبعمليات تنمية في منهجيات أفضل ؛
- تشجيع أو تعزيز إنشاء مقاييس متفق عليها للجودة الصناعية ومقاييس للجودة لدى الأطراف الثالثة في التعامل مع مكونات التنوع البيولوجي وإدارة شؤونها ، على الأُسعدة الدولي والوطني وإذا اقتضى الأمر دون الوطني ،
- تعزيز الاستعمالات الفعالة والأخلاقية والإنسانية للنباتات والحيوانات البرية، ضمن إطار محلية ووطنية، وتخفيض الأضرار الجانبية التي تلحق بالتنوع البيولوجي.

**المبدأ العملي 12 :** *إن احتياجات مجتمعات السكان الأصليين والمحليين الذين يعيشون أو يتأثرون باستعمال وحفظ التنوع البيولوجي ، وكذلك إسهاماتهم في حفظ ذلك التنوع واستعماله المستدام ، ينبغي أن تنعكس في التوزيع المنصف للمنافع الناشئة عن استعمال تلك الموارد .*

**الاساس المنطقي :** إن المجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة المحليين كثيراً ما يتحملون تكاليف ملموسة أو تضربون صفحاً عن منافع يدرّها الاستعمال الاحتمالي للتنوع البيولوجي ، في سبيل كفالة أو تعزيز المنافع التي يجنيها آخرون . إن كثيراً من الموارد ، (مثل الأخشاب ، مصائد الأسماك) تستغل استغلالاً مفرطاً لأن هناك تجاهلاً للوائح الصادرة أو لأن هذه اللوائح لا تطبق . وعندما يشرك السكان المحليين بوصفهم أصحاب المصلحة ، فإن هذه الانتهاكات تتناقص بصفة عامة . والأنظمة الإدارية تعزز عند تنفيذ برامج بناء تستفيد منها المجتمعات المحلية ، مثل التدريب على حيازة القدرة ، وهو أمر يمكن يوفر بدائل للإيرادات أو يساعد تنويع القدرات الإدارية لتلك المجتمعات.

**الخطوط الإرشادية التشغيلية :**

- تعزيز الحوافز الاقتصادية التي ستكفل منافع إضافية للمجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة المحليين المشاركين في إدارة أي عنصر من عناصر التنوع البيولوجي ، مثل فرص العمل للسكان المحليين ، والتوزيع المتساوي للإيرادات بين السكان المحليين والمستثمرين من الخارج /المشاركين في الإدارة ؛
- الأخذ بسياسات ولوائح تكفل أن تحصل المجتمعات الأصلية والمحلية أصحاب المصلحة المحليون، الضالعون في إدارة أحد الموارد للاستعمال المستدام ، على حصة عادلة من أية منافع مستمدة من ذلك الاستعمال ؛
- كفالة أن تعترف السياسات واللوائح الوطنية المتعلقة بالاستعمال المستدام بالقيم غير النقدية للموارد الطبيعية وتأخذها في الحسبان ؛
- النظر في طرائق لإدخال الاستعمال غير المراقب للموارد البيولوجية في إطار من الاستعمال المستدام القانوني ، يشمل تعزيز الاستعمالات غير الاستهلاكية البديلة لتلك الموارد ؛
- كفالة أن يظل مع السكان المحليين ، في الحالات التي يشارك فيها مستثمرون من الأجانب ، نصيب عادل من المنافع ؛

- إشراك أصحاب المصلحة المحليين – بما فيهم مجتمعات السكان الأصليين والمحليين - في إدارة أي موارد طبيعية وإعطاء المشاركين في تلك الإدارة تعويض عادل عن جهودهم، مع مراعاة المنافع النقدية وغير النقدية؛
- في حالة إذا اقتضت الإدارة تخفيض مستويات الحصاد ينبغي بقدر الإمكان مساعدة أصحاب المصلحة المحليين بما فيهم المجتمعات المحلية والأصلية التي تعتمد اعتماداً مباشراً على المورد المخفض ، لتمكينهم من الحصول على بدائل ؛

**المبدأ العملي 13 :** **ينبغي أدماج تكاليف الإدارة وحفظ التنوع البيولوجي في صلب مجال الإدارة ويجب أن تنعكس تلك التكاليف في توزيع المنافع الناشئة عن الاستعمال<sup>52</sup>.**

*الاساس المنطقي :* إن إدارة وحفظ الموارد الطبيعية أمر يقتضي تكاليف . وإذا لم تتم تغطية وافية لتلك التكاليف سوف ينخفض مستوى الإدارة كما قد ينخفض أيضاً مقدار الموارد الطبيعية وقيمتها . فلا بد من كفالة أن بعض المنافع الناشئة عن الاستعمال ستذهب إلى السلطات المحلية القائمة بإدارة المورد الطبيعي ، في سبيل الحفاظ على الإدارة الأساسية التي تكفل بقاء المورد على نحو مستدام . وهذه المنافع يمكن أن تكون مباشرة ، مثل رسوم الدخول التي يدفعها الزائرون لأحد المراتع الوطنية ، وهي رسوم تدفع مباشرة إلى إدارة المرتع وتحتفظ بها تلك الإدارة ، وإيرادات الضرائب التي تدفع على إقتلاع أشجار الأخشاب ، التي يدفعها من يقتلعونها وتذهب ، من خلال الخزانة العامة إلى إدارة محلية للغابات . وفي بعض الحالات تدفع مباشرة إلى السلطة المتولية الإدارة رسوم الترخيص بصيد الأسماك ، أو تدفع هذه الرسوم إلى الخزانة الوطنية .

*الخطوط الإرشادية التشغيلية :*

- كفالة إلا تتضمن السياسات الوطنية وكذلك – حسب مقتضى الحال- ودون الوطنية صرف إعانات تحجب التكلفة الحقيقية للإدارة ؛
- كفالة تحديد مستويات الحصاد وحصصه طبقاً للمعلومات الواردة من جهات الرصد وليس طبقاً للاحتياجات الاقتصادية لنظام الإدارة ؛
- توفير خطوط إرشادية لمديري الموارد لحساب التكلفة الحقيقية لإدارتهم في خطط أعمالهم ، والتبليغ عن تلك القيمة الحقيقية ؛
- إنشاء آليات بديلة أخرى لاستثمار الإيرادات الناشئة عن إدارة التنوع البيولوجي ؛
- توفير حوافز اقتصادية للمديرين الذين أدخلوا فعلاً التكاليف البيئية في صلب إدارتهم ، مثلاً إصدار الشهادات اللازمة للدخول إلى أسواق جديدة ، التنازل عن ضرائب أو تأجيلها بدلاً من الاستثمار البيئي ؛ تعزيز نظام " لصق البطاقات الخضراء " في التسويق ؛

**المبدأ العمل 14 :** **برامج التربية وتوعية الجمهور بشأن الحفظ والاستعمال المستدام ينبغي تنفيذها كما ينبغي استحداث وسائل اتصال أشد فعالية بين أصحاب المصلحة والمديرين وفي محيط كل من الطائفتين .**

*الاساس المنطقي :* لكفالة جعل الناس على بيئة من الترابط بين الأجزاء المختلفة للتنوع البيولوجي واتصاله بحياة البشر وأثار الاستعمالات ، من المستصوب توفير وسائل تكفل أن ينخرط الناس في التربية والتعليم والوعي بالفرص والمصاعب المرتبطة بالاستعمال المستدام . ومن المهم أيضاً تثقيف الناس بالعلاقة بين الاستعمال المستدام والهدفين الآخرين للاتفاقية . ومن الطرائق الهامة لتحقيق الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي إيجاد وسائل فعالة تكفل الاتصالات بين جميع أصحاب المصلحة ، ومثل هذه الاتصالات سوف تسهل أيضاً الحصول على أفضل المعلومات (والمعلومات الجديدة) بشأن المورد .

## الخطوط الإرشادية التشغيلية :

- تخطيط التربية والتعليم وأنشطة توعية الجمهور بشأن مايلي : الإدارة ، قيم الاستعمال المستدام، تغيير الأنماط الاستهلاكية وقيم التنوع البيولوجي في حياة الناس ؛
- كفالة أن تقوم برامج توعية الجمهور بإعلام وإرشاد صانعي القرارات أيضاً ؛
- استهداف جميع مستويات سلسلة الانتاج والاستهلاك بتلك الاتصالات؛
- التبليغ عن الدروس المستفادة في مجال أنشطة الاستعمال المستدام إلى آلية تبادل المعلومات التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي ؛
- تشجيع وتسهيل توصيل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات إلى أمم أخرى ؛
- كفالة أن يقوم مستعملو الموارد بإبلاغ الحكومة ما يبذلونهم من أنشطة على نحو يسهل الاتصالات على نطاق أوسع .
- زيادة الوعي باسهم ما لدى مجتمعات السكان الأصليين والمحليين من معارف وممارسات وابتكارات في تحقيق الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي.